

Distr.: General
6 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثامنة والعشرون

فيينا، ٢٠-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها
في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد

تقرير الأمين العام

ملخص

يُقدّم هذا التقرير لمحةً عامةً عن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها ومظاهرها، بما في ذلك أشكالها الجديدة والمستجدة، مثل الجريمة السيبرانية والاتجار بالملوكات الثقافية والفساد. ويشمل التقرير الأنشطة المنفّذة في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٨ و شباط/فبراير ٢٠١٩، ويقدم معلومات عن أنشطة التعاون الدولي والمساعدة التقنية التي يضطلع بها المكتب من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد.

* E/CN.15/2019/1



أولاً - مقدمة

١- أُعدَّ هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٨/٢٤٤، الذي وافق فيه المجلس على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويقدم التقرير معلومات عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة أو المكتب) فيما يتعلق بالبند ٦ (أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (E/CN.15/2019/1). ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التي نفذها المكتب في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١٨ و شباط/فبراير ٢٠١٩ فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، بما في ذلك أشكالها الجديدة والمستجدة، والفساد، وهو يتضمن أيضاً معلومات عن أنشطة المكتب الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية، من خلال عدة سبل ومنها تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وتيسير عقد الاجتماعات والأحداث واستضافتها، وكذلك استخدام خبرته الفنية لترويج إقامة شبكات بين السلطات المعنية بإنفاذ القانون والسلطات القضائية من أجل تبادل التجارب والخبرة الفنية وإقامة الشراكات. ويبرز التقرير الإجراءات الموجهة صوب الترويج لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثانياً - الجريمة المنظّمة عبر الوطنية

ألف - الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظّمة

٢- استمر مكتب المخدرات والجريمة في مساعدة الدول الأعضاء في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة والبروتوكولات الملحق بها. وفي القرار ١/٩، المعنون "إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها"، الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في دورته التاسعة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اعتمد المؤتمر إجراءات وقواعد تشغيل الآلية، وقرر إطلاق المرحلة التحضيرية لعملية الاستعراض وفقاً للمجموعات المواضيعية وخطة العمل المتعددة السنوات المتضمنة في التذييل المرفق بالإجراءات والقواعد.

٣- وفي القرار ١/٩ نفسه أيضاً، طلب المؤتمر إلى مكتب المخدرات والجريمة أن يعقد، في حدود الموارد المتاحة، اجتماعاً واحداً على الأقل لفريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية من أجل وضع الصيغة النهائية لاستبيانات التقييم الذاتي والموامة بينها، حسب الاقتضاء، وإعداد المبادئ التوجيهية لإجراء الاستعراضات القطرية ومخطط نموذجي لقوائم الملاحظات والملخصات المشار إليها في مرفق هذا القرار، على أن تقدم نتائج أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية إلى المؤتمر لكي ينظر فيها في دورته العاشرة.

٤- وفي عام ٢٠١٨، عقد اجتماعات كل من الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص والفريق العامل المعني بمسألة تهريب المهاجرين. وناقش كل فريق عامل، جملة مسائل، ومنها إعداد استبيان لاستعراض تنفيذ بروتوكول الاتفاقية ذي الصلة. وعلاوة

على ذلك، عقد الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي والفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية، في أيار/مايو ٢٠١٨، اجتماعين متعاقبين في إطار بند مشترك في جدول أعمالهما يتناول إعداد استبيان لغرض استعراض تنفيذ الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، عقد الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي اجتماعاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. ونوقشت خلال الاجتماعين الجوانب العملية المتعلقة بإجراءات تسليم المطلوبين.

باء- تشجيع الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظّمة والبروتوكولات الملحقّة بها

٥- في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٧٢، المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني"، أكدت الجمعية من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها تمثل أهم الأدوات التي يستعين بها المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية، ولاحظت مع التقدير أن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية بلغ ١٨٩ دولة، مما يدلُّ بوضوح على الالتزام الذي يبديه المجتمع الدولي بمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية.

٦- وحتى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، وبالإضافة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية التي بلغ عددها ١٨٩ دولة، أصبحت ١٧٣ دولة أطرافاً في بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ وأصبحت ١٤٧ دولة أطرافاً في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (مع انضمام السودان في عام ٢٠١٨)؛ وأصبحت ١١٦ دولة أطرافاً في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (مع انضمام السودان في عام ٢٠١٨).

٧- وقدم مكتب المخدرات والجريمة في عام ٢٠١٨ دعماً في مرحلة ما قبل الانضمام إلى كل من بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وجنوب السودان والصومال والكونغو. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدم الدعم في مرحلة ما قبل التصديق إلى جمهورية إيران الإسلامية.

جيم- تعزيز تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظّمة والبروتوكولات الملحقّة بها، مع التركيز على تعزيز التعاون الدولي

١- اتفاقية الجريمة المنظّمة

٨- على الرغم من الانضمام شبه العالمي إلى اتفاقية الجريمة المنظّمة، فإنّ تنفيذها مازال تحدياً في العديد من الدول الأطراف. وحرصاً على تيسير جهود التنفيذ الوطنية، قدم مكتب المخدرات والجريمة مساعدة تقنية لخبراء من أكثر من ٦٠ دولة طرفاً، مع التركيز على تحسين فهم متطلبات الاتفاقية.

٩- وكذلك، واصل المكتب تطوير بوابة إدارة المعارف، المعروفة باسم "بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة" ("بوابة شيرلوك")، ونشر المعلومات عن تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظّمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمع المكتب وحلّل ما مجموعه تقريباً ٦٠٠ ١ نص قانوني جديد و ٥٠٠ قضية

جديدة؛ ومن ثم، حتى شباط/فبراير ٢٠١٩، كانت بوابة "شيرلوك" تتضمن ٢ ٩٦٥ قضية تتعلق بالجريمة المنظّمة من ١٢٥ بلداً وأكثر من ٨ ٠٧٠ بلداً تشريعياً من ١٩٨ بلداً.

١٠- وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بلغ عدد مستعملي البوابة ٢٧١ ٢٨٩ مستعملاً، مما يشير إلى زيادة في عدد هؤلاء المستعملين بنسبة ٥٤ في المائة مقارنة بعددهم في السنة السابقة. وسجّلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى عدد من مستعملي البوابة، تلتها في ذلك الهند والمكسيك وغواتيمالا وبيرو والفلبين والأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وإكوادور وكولومبيا.

١١- ويُعدُّ تيسير وصول المستعملين من جميع أرجاء العالم إلى البوابة وتعدُّ اللغات المستخدمة فيها هدفاً هاماً لضمان فعالية بوابة "شيرلوك"؛ وتحقيقاً لذلك، يواصل المكتب ترجمة مواد البوابة إلى جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ويعمل المكتب أيضاً، بواسطة بوابة "شيرلوك"، من أجل زيادة إتاحة الموارد القانونية التي تستضيفها قاعدة البيانات الخاصة بالمكتب باللغات الرسمية الست. وعلى نحو مماثل، وبغية مساعدة الدول الأعضاء التي تلتزم الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظّمة أو تنفيذها، فقد نشرت إلكترونياً على بوابة (شيرلوك)، وباللغات الرسمية الست، الصيغة المحدثة للأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها.

١٢- ولقد توسعت بوابة "شيرلوك" أيضاً مع إضافة الفئة الخامسة عشرة من الجرائم، أي الإرهاب، وأصبحت تتضمن أيضاً موارد قانونية رئيسية بشأن مكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك، أصبحت البوابة تشمل الآن ما يقارب جميع مجالات العمل المسندة إلى مكتب المخدرات والجريمة، وهي في طريقها الآن لكي تصبح مركزاً جامعاً للموارد القانونية بشأن الجريمة.

١٣- وعمل مكتب المخدرات والجريمة أيضاً على إنشاء عنصر إضافي لبوابة "شيرلوك"، هو واجهة المساهمين الخارجيين، وهي أداة مبسّطة جديدة على الإنترنت، الغرض منها هو جمع معلومات شاملة عن تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظّمة والبروتوكولات الملحق بها. وتمكّن هذه الواجهة جهات الاتصال في جميع أنحاء العالم من إضافة المدخلات وتحميل التشريعات الوطنية ذات الصلة مباشرة في قاعدة البيانات الخاصة بالتشريعات التابعة للبوابة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الأمانة خططاً لتوسيع هذه الخاصية الوظيفية من أجل تمكين تقديم قدر كبير من السوابق القضائية.

١٤- وواصل المكتب إدارة وتحديث دليل السلطات الوطنية المختصة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ واتفاقية الجريمة المنظّمة على منصّة "شيرلوك". وقد تم توسيع نطاق الدليل ليشمل السلطات المختصة بالتعاون القضائي في قضايا الإرهاب، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٢٢ (٢٠١٦). وحتى شباط/فبراير ٢٠١٩، كان الدليل يتضمن معلومات عن ٧٣٩ سلطة من ١٧٣ دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

١٥- وضمن إطار أنشطة التعليم والتدريب التي ينفذها مكتب المخدرات والجريمة، تم في عام ٢٠١٨، وضع ١٢ نميطة تدريبية بشأن الجريمة المنظّمة وهي مخصصة لمؤسسات المستوى التعليمي الثالث (الجامعات والمعاهد العليا). ويُنتظر أن تستحدث في المستقبل القريب ثلاث نمائط تدريبية أخرى

وأن يتم تحسين نميطة التعلم الإلكتروني بشأن الجريمة المنظمة. وقد أُعدت النمائط التعليمية في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، وهي أحد عناصر البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة التابع لمكتب المخدرات والجريمة. وبالتعاون مع مؤسسات محلية للتعليم العالي، يجري الآن تكييف النمائط بحسب البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، والبلدان في أمريكا اللاتينية، وبلدان منطقة المحيط الهادئ، وذلك بإدراج السوابق القضائية ذات الصلة، والبيانات الببليوغرافية والمواد المفيدة الأخرى. وتوخى لبلوغ هذه الغاية، عقد المكتب ثلاث حلقات عمل للخبراء في عام ٢٠١٨ من أجل استهلال عملية تكييف النمائط التعليمية لسياقات تلك المناطق الثلاث. وعقدت حلقة العمل الأولى، لمنطقة أمريكا اللاتينية، في مدينة المكسيك في أيار/مايو، وعقدت حلقة العمل الثانية، للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، في باماكو في أيلول/سبتمبر، وعقدت حلقة العمل الثالثة، لمنطقة المحيط الهادئ، في سوفيا في تشرين الثاني/نوفمبر. وأطلق استخدام سلسلة النمائط التعليمية بشأن الجريمة المنظمة، المكيفة بحسب منطقة أمريكا اللاتينية، أثناء انعقاد حلقة عمل للخبراء في بوينس آيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفي هذا السياق، استخدمت النمائط لأول مرة في التدريب الرامي إلى تعزيز قدرات المشاركين على التعليم بشأن الجريمة المنظمة في سياق الدورات الدراسية، وإدماج هذه المواد في المناهج التعليمية.

١٦- وعقد مكتب المخدرات والجريمة أيضا سلسلة من المؤتمرات الأكاديمية الدولية في عام ٢٠١٨، وكانت الغاية منها الحفز على إجراء بحوث جديدة وتعزيز الفهم القائم للمشاكل العالمية المعقدة. وعقدت المؤتمرات في ثلاث مدن مختلفة، وتوخت سير الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب (الدوحة، نيسان/أبريل ٢٠١٨)، والجريمة المنظمة والجريمة السيبرانية (سيول، حزيران/يونيه ٢٠١٨) وتحليل الجريمة المنظمة من المنظور الجنساني (فلورنسا، إيطاليا، تموز/يوليه ٢٠١٨). وكانت تلك المؤتمرات أيضا وسيلة مفيدة في سياق إعداد نمائط التعليم الجديدة بشأن هذه المواضيع لغرض استخدامها في المناهج الدراسية للجامعات. ويعكف المكتب الآن على وضع الصيغة النهائية لتلك النمائط التعليمية.

٢- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

١٧- واصل مكتب المخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تقديم دعم كبير ومتنوع للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وخصوصا عن طريق الاضطلاع بالأنشطة التقنية وتوفير الخبرة المعيارية.

١٨- وتشمل الأمثلة على أنشطة التعاون التقني التي ينفذها المكتب في إطار البرنامج العالمي حلقة العمل المشتركة بين الأقاليم لبلدان منطقتي جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى، بشأن تعزيز قدرات التعاون الفعال عبر الحدود في مجال العدالة الجنائية وإعداد تقارير الإبلاغ الوطنية، والإحالة، وآليات تنسيق عمليات مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وندوة قضائية بشأن المقاضاة وإصدار الأحكام فيما يتعلق بقضايا الاتجار بالأشخاص، عقدت في السنغال؛ وحلقة العمل الإقليمية بشأن تحسين القدرات والتعاون في مجال مكافحة أنشطة الاتجار بالأشخاص بواسطة الاستغلال السيئ لتكنولوجيات الإنترنت في جنوب شرق أوروبا؛ وحلقة العمل في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية الجديدة، التي عقدت في كابو فيردى؛ وبرنامجاً تدريبياً نفذ في البرازيل لتجربة إجراء التحقيقات

باستخدام نهج يركّز على الأشخاص في استبانة حالات الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها ومكافحتها، مع التركيز بصفة خاصة على العمل القسري (السخرة).

١٩- وعلى مستوى السياسات العامة، نشر مكتب المخدرات والجريمة ورقة مواضيعية بعنوان "مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع"، وورقة مناقشة بعنوان "التعريف القانوني الدولي للاتجار بالأشخاص: تجميع النتائج البحثية والتفكير في المسائل المطروحة". وأعد المكتب أيضا ورقة معلومات أساسية عن التعاون الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص: مراعاة احتياجات الضحايا وحقوقهم، وذلك لكي ينظر فيهما الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف المكتب الآن على إعداد دليل عالمي بشأن التعاون القانوني الدولي في قضايا الاتجار بالأشخاص.

٢٠- وواصل مكتب المخدرات والجريمة أيضا جهوده من أجل تيسير التعاون بين الوكالات على منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. واستجابة لقرار اللجنة ٤/٢٧ بشأن تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص، مازال المكتب يعمل بصفته الجهة المنسقة لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي ارتفع عدد أعضائه إلى ٢٣ عضوا ومنظمة شريكة في عام ٢٠١٨.

٢١- وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٥/٧٢، إلى مكتب المخدرات والجريمة أن يعقد اجتماعا لفريق التنسيق على مستوى رؤساء الوكالات. وحظي الاجتماع، الذي عقد في لندن في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، بمستوى عال من المشاركة، حيث حضره ممثلو ٢١ كياناً من أصل ٢٣ كياناً من أعضاء الفريق المشترك أو شركائه، بما في ذلك ١٠ ممثلين على مستوى رؤساء الكيانات. وأكد الرؤساء الحاضرون عزمهم القوي على العمل المشترك على التصدي للقضايا الهامة المتصلة بالاتجار بصوت واحد، والمساهمة في التطورات السياسية الرئيسية على المستوى العالمي. وشكل الاجتماع أساساً متيناً لاستمرار تطور فريق التنسيق لكي يصبح آلية قوية مشتركة بين الوكالات، مجهزة للمشاركة بمزيد من الفعالية والكفاءة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. وبناء على التكليف الصادر عن الجمعية العامة، عقد فريق التنسيق جلستين إحاطة للدول الأعضاء، وذلك في فيينا ونيويورك في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وساهم المكتب أيضا في إعداد تقرير فريق التنسيق الموجزين عن دور أهداف التنمية المستدامة في مكافحة الاتجار بالأشخاص وعن الاتجار بالأطفال. كما ساهم فريق التنسيق في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة المنفذة في عام ٢٠١٨، بما في ذلك توفير مساهمات الخبراء في المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

٣- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٢٢- يواصل مكتب المخدرات والجريمة، من خلال البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين، توفير المساعدة للدول الأعضاء لغرض تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

٢٣- وقد شملت الجهود المبكرة والمليئة للاحتياجات في مجال التعاون التقني المضطلع بها في إطار البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين إعداداً مناهج تدريبية متعددة التخصصات لصالح صربيا

وجمهورية مقدونيا الشمالية تناولت إجراءات التحقيق بشأن جرائم تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها، وذلك باستخدام منهجية مبتكرة للتعليم المدمج (blended-learning)، وعقدت في بيو حلقه دراسية دولية تناولت الموضوع نفسه. كما عقد المكتب المؤتمر الأفريقي الأوروبي لأعضاء هيئات الادعاء العام حول آليات التعاون القضائي الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وذلك في شرم الشيخ، مصر، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وعقد أيضا حلقه دراسية دولية حول التحقيق في جرائم تهريب المهاجرين وملاحقة مرتكبيها، وذلك في ليما في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢٤- وفي عام ٢٠١٨، قدم المكتب خدمات الخبراء في سياق تطوير الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، خصوصا فيما يتعلق بأهداف الاتفاق العالمي بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وواظب المكتب أيضا على تقديم المدخلات والإرشادات في سياق إقامة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، بهدف دعم تنفيذ الاتفاق العالمي، واختير المكتب عضواً في المجلس التنفيذي للشبكة المنشأة حديثاً، والتي حلت محل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة.

٤- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٢٥- واصل مكتب المخدرات والجريمة، من خلال البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية، الترويج للتصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتنفيذه، وكذلك تقديم المساعدة التقنية لبلدان مناطق البلقان وأمريكا اللاتينية والمغرب العربي والساحل الأفريقي.

٢٦- وواصل مكتب المخدرات والجريمة تنفيذ مبادراته لدعم تشاد في صياغة تشريعات شاملة بشأن الأسلحة النارية، واختتمت المبادرة بحفل رسمي سلم فيه ممثلو المكتب للسلطات الوطنية مشروع قانون بشأن الأسلحة النارية. ودعم المكتب أيضا البوسنة والهرسك في تحسين اللوائح التنظيمية الوطنية بشأن وسم الواردات، مما أفضى إلى اعتماد لائحتين تنظيميتين بهذا الصدد. وقدم المكتب أيضا دعماً تشريعياً إلى كوت ديفوار من خلال مساعدة اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في اعتماد تشريعات جديدة أدرجت فيها أحكام بروتوكول الأسلحة النارية ومعاهدة تجارة الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في عملية وسم أكثر من ٥٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النارية، وكذلك في عملية التسليم الطوعي لما يزيد على ٧٠٠ سلاح ناري في غرب أفريقيا.

٢٧- واستمر مكتب المخدرات والجريمة في تنفيذ المنهاج التدريبي الشامل بشأن التحقيق في جرائم الاتجار بالأسلحة النارية وسائر الجرائم المتصلة بها وملاحقة مرتكبيها، من خلال توفير التدريب لأكثر من ٩٠ موظفاً من تشاد ومالي والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، أعد المكتب دورة تدريبية جديدة للكشف عن الاتجار بالأسلحة النارية في مناطق العبور الحدودية، مما عزز قدرات ٥٠ من موظفي الجمارك من البوسنة والهرسك في مجال الكشف عن هذا الاتجار ومكافحته.

٢٨- وواصل مكتب المخدرات والجريمة تشجيع التبادل المنتظم في أوساط ممارسي مراقبة الأسلحة النارية والعدالة الجنائية، وذلك من خلال كل من مجتمع الممارسين وعن طريق مبادراته بشأن إعداد

خلاصة لمجموعة من قضايا الاتجار بالأسلحة النارية. وفي هذا الصدد، جمع المكتب ممارسين من غرب أفريقيا وغرب البلقان، وأوكرانيا ودول أعضاء مختارة من الاتحاد الأوروبي لتبادل ومناقشة الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتحقيق في قضايا الاتجار بالأسلحة النارية والمقاضاة بشأنها. ودعم المكتب أيضا عملية "Trigger IV" التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية - في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وذلك بتعزيز نهج التحريات الاستباقية وتدابير التصدي الفعالة من جانب العدالة الجنائية للاتجار بالأسلحة النارية من خلال توفير التدريب ومشورة الخبراء. وأفضت العملية إلى ضبط أكثر من ٥٠ سلاحا ناريا والقبض على ١٧ فردا.

٢٩- واستحدث مكتب المخدرات والجريمة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ الاستبيان بشأن تدفقات الأسلحة غير المشروعة، الذي يخدم غرضا مزدوجا هو إنشاء قاعدة للأدلة عن اتجاهات وأنماط الاتجار بالأسلحة النارية مع جمع البيانات اللازمة للإبلاغ في إطار المؤشر ١٦-٤-٢ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. واستمر المكتب في تنفيذ سلسلة أحداث التواصل التي ينظمها للتوعية بالمنهجية الجديدة لجمع البيانات، وذلك من خلال الاجتماعين الإقليميين اللذين عقدهما المكتب في منطقتي غرب البلقان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣٠- وعلى مستوى السياسات العامة، عزز مكتب المخدرات والجريمة تعاونه مع الجهات المعنية بالصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وبدأ بوضع استراتيجية للتصدي للاتجار بالأسلحة النارية في هذا السياق. وواصل المكتب تعزيز تعاونه مع بلدان الاتحاد الأفريقي ومنطقة غرب البلقان، من خلال المشاركة في وضع الاستراتيجيات الإقليمية بشأن مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية والتحديات الأمنية المرتبطة بذلك.

دال- إقامة شبكات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

١- شبكات أجهزة إنفاذ القانون

٣١- يضطلع مكتب المخدرات والجريمة، بشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الشفافية الدولية، ببرنامج "كريم جُست" (CRIMJUST): تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون بين أجهزة العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠) "برنامج "كريم جُست"، الذي ينفذ، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ويشتمل على ما مجموعه ١٢٢ نشاطا تهدف إلى تحسين القدرات التقنية للجهات الفاعلة في ميدان العدالة الجنائية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة على امتداد درب الكوكابين، يستفيد منها أكثر من ٦ ٠٨٠ موظفا.

٣٢- وفي إطار برنامج "كريم جُست"، وبالتركيز على بؤرة التقاطع بين الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، أعد مكتب المخدرات والجريمة دليلين للتدريب في مجال الأخلاقيات لصالح منطقة غرب أفريقيا، وهما مكيفان بصفة خاصة بحسب السياقات الوطنية في غانا ونيجيريا؛ واستهل استخدام الدليلين من خلال برنامج لتدريب المدربين. بالإضافة إلى ذلك، نشر المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٨، وعرض على أصحاب المصلحة الوطنيين، الوثيقة الختامية المعنونة "النزاهة المؤسسية لأجهزة إنفاذ القانون التي تتصدى للجريمة المنظمة والجرائم ذات الصلة بالمخدرات في أمريكا

اللاتينية والكاربي وغرب أفريقيا". وتبين الوثيقة الأولويات فيما يخص صياغة إجراءات التشغيل الموحدة واستراتيجيات النزاهة المؤسسية في الوحدات المخترطة في مكافحة المخدرات.

٣٣- وأتاح برنامج "كريم جست" أيضا استهلال عمليتين إقليميتين وعمليتين إقليميتين بقيادة موظفي الاستخبارات، شارك فيها أكثر من ٩٠ بلدا. وأفضت العمليات إلى ضبط أكثر من ٧٠ طنا من المخدرات، وتفكيك ١٢٠ مختبرا سريا لصنع المخدرات، والقبض على أكثر من ٧٠٠ من المشتبه فيهم.

٣٤- وفي إطار مبادرة شبكة مؤسسات التدريب على إنفاذ القانون، التابعة للبرنامج العالمي لبناء شبكات فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واصل مكتب المخدرات والجريمة تيسير إقامة الشبكات بين مؤسسات التعليم والتدريب المعنية بإنفاذ القانون، من أجل تبادل المناهج ومواد التدريب وأدواته وطرائقه وأفضل الممارسات المتبعة، وكذلك تبادل المديرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استضافت حكومة المملكة العربية السعودية، التي مثلتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الاجتماع الرابع المعقود في إطار مبادرة شبكة مؤسسات التدريب على إنفاذ القانون، وركز الاجتماع على جملة مواضيع، من بينها مبادرات التدريب ذات الصلة بالتحقيق في قضايا غسل الأموال بوساطة العملات المشفرة وقضايا أمن المدن.

٣٥- وواصل مكتب المخدرات والجريمة العمل المشترك مع بلدان منطقة جنوب آسيا من أجل النهوض بمبادرات لإنشاء مركز جنوب آسيا للاستخبارات والتنسيق بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وواصل العمل أيضا مع عدد من بلدان أمريكا اللاتينية فيما يخص إنشاء المركز الإقليمي لاستخبارات مكافحة المخدرات، وهو الجهاز الإقليمي في أمريكا اللاتينية المعني بتبادل معلومات الاستخبارات الجنائية لغرض مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٢- شبكات الأجهزة القضائية

٣٦- خلال عام ٢٠١٨، واصل البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، التابع لمكتب المخدرات والجريمة، بصفته الجهة العالمية المعنية بتيسير التعاون الدولي في المسائل الجنائية، تقديم الدعم إلى شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة "WACAP" (شبكة غرب أفريقيا)، وشبكة المدعين العامين والسلطات المركزية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. واستمرت المشاركة الفعالة لأعضاء تلك الشبكات وشركائها. على سبيل المثال، توخيا للعناية بالتعاون القضائي في مجال التصدي لجرائم مثل تهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات في عام ٢٠١٨، تعاونت شبكة غرب أفريقيا مع برامج وشبكات أخرى، بما في ذلك برنامج "كريم جست"، ومبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما، وبرنامج الساحل الأفريقي التابع للمكتب ومشروع التبادل الآلي الحاسوبي للمعلومات الإدارية بين الشرطة، فضلا عن العمل مع الشبكة الأوروبية للتعاون القضائي ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (اليوروبجست).

٣٧- وعقد اجتماع الهيئة العامة لشبكة غرب أفريقيا (WACAP) لعام ٢٠١٨ في بنن، وشاركت في تنظيمه شبكة غرب أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومشروع نظام التبادل الآلي الحاسوبي للمعلومات الإدارية بين الشرطة ومشروع "تعزيز التدابير العابرة للحدود الوطنية الرامية للتصدي لتهريب المهاجرين والجرائم البحرية في غرب أفريقيا وشمالها وشرقها". وتم التوقيع على إعلان شراكة بين إيطاليا ومعظم الدول الأعضاء في شبكة غرب أفريقيا المذكورة من أجل تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات بين قضاة الاتصال.

٣٨- ودعمت شبكة غرب أفريقيا (WACAP) الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي من خلال توفير المساعدة في تنقيح القوانين بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية في بوركينافاسو ومالي، وجُهزت الوحدات التابعة للسلطات المركزية في هذين البلدين بمعدات مكتبية. ودعمت شبكة غرب أفريقيا أيضا حدثا تدريبيا للمراجعين القضائيين من بنن والكونغو، عقد في كلية بنن الوطنية للإدارة والقضاء. ونُظمت بالتعاون مع برنامج "كريم جُست" حلقة عمل لممارسي العدالة الجنائية في ليبيريا تناولت موضوع الإطار القانوني للتعاون الدولي في المسائل الجنائية.

٣٩- واشترك برنامج "كريم جُست" مع شبكة غرب أفريقيا (WACAP) في تنظيم أربع دورات تدريبية لأجهزة مكافحة المخدرات في نيجيريا وغانا بهدف تبادل الممارسات الجيدة بشأن التحقيق في قضايا الاتجار بالمخدرات المعقدة ومقاضاة الجناة، وتعزيز التعاون عبر الحدودي. وعُقدت الدورة التدريبية الرابعة في لاغوس، نيجيريا، في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٤٠- وعقد في عام ٢٠١٨ اجتماعان لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. وخلال الاجتماع المعقود في جمهورية تنزانيا المتحدة ناقشت الشبكة الحاجة إلى زيادة التعاون بين السلطات المركزية والمتخصصة والمدعين العامين على المستوى الإقليمي، والحاجة إلى تحديث القوانين بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. وفي الاجتماع الثاني الذي عُقد في أوغندا، تبادل مسؤولو الاتصال خبراتهم في إعداد طلبات تبادل المساعدة القانونية، بما في ذلك المساعدة فيما يتعلق بالقضايا المنظورة بشأن جرائم الاتجار بالأحياء البرية.

٤١- واضطلع في عام ٢٠١٨ بأنشطة بالتشاور مع بلدان آسيا الوسطى لوضع هياكل تنظيمية عملياتية إضافية وإجراءات عمل من أجل شبكة المدعين العامين والسلطات المركزية في بلدان المصدر والعبور والمقصد المعنية بالتصدي للجريمة المنظّمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد مكتب المخدرات والجريمة الإدارات المعنية بالشؤون الدولية لدى عدة مكاتب المدعين العامين في بلدان آسيا الوسطى، وذلك في تحديد القضايا الجارية بشأن تسليم المطلوبين أو مسائل المساعدة القانونية، وتوفير الدعم في متابعة تلك القضايا. ونتيجة لذلك، تم تحديد ١٨ قضية وتسوية ما نسبته ٩٠ في المائة منها.

هـ- أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التصدي لأشكال الجريمة الجديدة والمستجدة

٤٢- نشر مكتب المخدرات والجريمة دليل صياغة التشريعات لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية لغرض مساعدة الدول في حماية الحياة البرية بواسطة استعراض وتعديل التشريعات الكائنة واعتماد

تشريعات جديدة لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية، وذلك توخياً لاتساقها مع اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد. ويستعد المكتب الآن لنشر دليل بشأن الممارسات التشريعية الجيدة لمكافحة الجرائم المتعلقة بتزيف المنتجات الطبية، والذي يقصد به دعم الدول في سن التشريعات الداخلية أو تعزيز التشريعات الكائنة لديها لغرض مكافحة هذه الجرائم، مما يساهم في حماية الصحة العمومية.

٤٣- وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، استمر مكتب المخدرات والجريمة في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية. وشارك المكتب في الاجتماع الوزاري بشأن حماية التراث الثقافي في سياق تنفيذ الصكوك القانونية للأمم المتحدة، الذي عُقد على هامش دورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين، وشارك أيضاً في أنشطة بناء القدرات التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لصالح بلدان الشرق الأوسط وجنوب شرق أوروبا.

٤٤- وعُقد، في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية. ونوقشت في الاجتماع المسائل المتعلقة بالتشريعات والأطر، بالإضافة إلى مسألة تجريم الجرائم السيبرانية؛ واعتمدت خطة عمل فريق الخبراء للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ومن المقرر أن يعقد فريق الخبراء اجتماعه الخامس في فيينا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩.

٤٥- ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٧٣، تقوم الأمانة الآن بجمع الأموال اللازمة لإعداد تقرير بالاستناد إلى آراء الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة باستغلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، وذلك بغية عرض التقرير على الجمعية العامة لكي تنظر فيه خلال دورتها الرابعة والسبعين.

٤٦- واشترك مكتب المخدرات والجريمة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والرابطة الدولية للمدعين العامين في إصدار الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود. ويرمي هذا الدليل إلى المساعدة على تحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها على المستوى الوطني لغرض جمع الأدلة الإلكترونية والحفاظ عليها وتبادلها لأغراض ضمان فعالية المساعدة القانونية المتبادلة، مثل الوفاء بالمتطلبات العملية لتبادل المساعدة القانونية بالأسلوب غير الرسمي (بين قوات الشرطة) أو بالأسلوب الرسمي. والقصد من الدليل هو أن يُستعمل لأغراض التدريب العالمي، وتبادل المعارف ومنح الممارسين الثقة اللازمة لطلب الأدلة الإلكترونية على نحو عاجل وقانوني وبالأشكال المقبولة في المحاكم. ويمكن باستخدام كلمة السر المناسبة الوصول إلى الدليل في القسم الخاص بدليل السلطات الوطنية المختصة على منصة بوابة "شيرلوك".

٤٧- وواصل البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، التابع لمكتب المخدرات والجريمة، تقديم المساعدة لتطوير قدرة الدول الأعضاء على منع جميع أنواع الجريمة السيبرانية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومقاضاتهم ومناولة الأدلة الإلكترونية، في مناطق أمريكا الوسطى وأفريقيا الشرقية والغربية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. ودعم البرنامج الدول الأعضاء من خلال

توفير جلسات إحاطة رفيعة المستوى، وتدريب أكثر من ١٠٠٠ موظف رسمي من المحققين والمدعين العامين من ١٢ بلداً.

٤٨- ومواصلةً لاتباع النهج الإرشادي، أسدى مكتب المخدرات والجريمة المشورة التكتيكية أثناء الهجمات الإرهابية، وكذلك فيما يتعلق بالجريمة المرتكبة باستخدام العملة المشفرة. وعلى مستوى السياسات العامة، قدم المكتب خدمات المشورة إلى الأمين العام خلال اجتماعي الفريق المرجعي المعني بالتكنولوجيا الجديدة والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي.

٤٩- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب المخدرات والجريمة أفرقة عاملة معنية بمجالات مواضيع محددة، مثل الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت - بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، ومع شركات عالمية من القطاع الخاص، مثل "فيسبوك" - وموضوع العملات المشفرة. وفي مجال منع الجريمة السيبرانية، وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، تعاون المكتب على نطاق واسع مع نظراء حكوميين في إطار إعداد مواد متعددة الوسائط موجهة للطلبة والمعلمين، والمعارض المنظمة في المتاحف وحملات التوعية.

ثالثاً - الفساد

ألف - مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١- آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٥٠- عقد فريق استعراض التنفيذ، الذي يشرف على عمل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمنشأ عملاً بالقرار ١/٣ لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد، دورته التاسعة في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كما عقد الفريق دورته التاسعة المستأنفة الأولى في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ودورته التاسعة المستأنفة الثانية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في فيينا. ونظر الفريق في جملة أمور، كان من بينها تنفيذ الاتفاقية، وأداء الآلية، والمساعدة التقنية، ومسائل المالية والميزانية.

٥١- وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقرار المؤتمر ٦/٤، أجرت الأمانة جلسة إحاطة للمنظمات غير الحكومية على هامش الدورة التاسعة المستأنفة الأولى لفريق استعراض التنفيذ. وترأس الجلسة نائب رئيس المؤتمر.

٥٢- وقدم مكتب المخدرات والجريمة خدمات تقنية وموضوعية لآلية استعراض التنفيذ وفريق استعراض التنفيذ في عام ٢٠١٨، وهو العام الثالث من الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. وشملت تلك الخدمات توفير التدريب والمساعدة للخبراء الحكوميين من الدول الخاضعة للاستعراض والدول القائمة به، ودعم الاستعراضات القطرية، وإعداد تقارير مواضيعية عن اتجاهات التنفيذ والاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة التي حددت أثناء عملية الاستعراض. كما أعدت الأمانة مذكرة عنوانها "مجموعة من التوصيات والاستنتاجات غير الملزمة القائمة على الدروس

المستفادة بشأن تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (الوثيقة CAC/COSP/IRG/2018/9). وتقدم المذكرة نظرة عامة محدثة على التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات القطرية. كما أعدت الأمانة أيضا تقارير تضمنت أحدث المعلومات المواضيعية والإقليمية عن تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، وهو التنفيذ الذي يجري استعراضه في الدورة الثانية للآلية (الوثيقتان CAC/COSP/IRG/2018/6 و CAC/COSP/IRG/2018/5).

٥٣- وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد أُكمل ونُشر ما مجموعه ١٦٧ خلاصة وافية للتقارير القطرية المنجزة في إطار الدورة الأولى و ١٧ خلاصة وافية خلال الدورة الثانية للآلية الاستعراض، منها ٥ خلاصات في الدورة الأولى و ١٤ خلاصة في الدورة الثانية، وضعت صيغتها النهائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم مكتب المخدرات والجريمة أيضا المساعدة التقنية استجابةً إلى الملاحظات المنبثقة عن الاستعراضات، بما في ذلك من خلال صياغة خطط العمل، وإعداد استراتيجيات وتشريعات مكافحة الفساد، علاوة على المساعدة المقدمة من أجل بناء القدرات وأنشطة مخصصة أخرى. وخلال عملية الاستعراض، دعم المكتب ١٣ دولة طرفا من أجل إكمال إعداد قوائم التقييم الذاتي المرجعية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المكتب ١٩ دولة في صياغة أو تعديل التشريعات الوطنية من أجل منع الفساد ومكافحته.

٥٤- وعلاوة على ذلك، فإن نتائج الاستعراضات القطرية التي أُجريت في إطار آلية استعراض التنفيذ أحدثت آثارا بعيدة المدى في مجال السياسة العامة، بما في ذلك عن طريق المساهمة في عملية التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، المتوقع عقدها وفقا للقرار ١٩١/٧٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٥٥- وقد تلقت آلية استعراض التنفيذ، منذ عام ٢٠١٠، تبرعات بلغ مجموعها ١٠٠ ١٣٦ ١٥ دولار، بما يشمل ٩٠٦ ٥٠٠ دولار قدمت في عام ٢٠١٨ من الاتحاد الروسي وأستراليا وإسواتيني وألمانيا وإيطاليا والبرازيل وبنما وتركيا والسويد وسويسرا والصين وعمان وفرنسا وقطر وكندا وليختنشتاين والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة واليابان والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقُدمت مساهمات عينية أيضا من الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأنغولا وأوزبكستان وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة والبحرين والبرازيل والبرتغال وبليز وبن وبتان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتركيا وجزر البهاما وجزر سليمان والجمهورية الدومينيكية وسنغافورة والسنغال والصين وطاجيكستان وعمان وغابون وغرينادا وفانواتو وفيجي وقطر وكابو فيردي وكازاخستان والكاميرون وكولومبيا وكيريباس وكينيا وليختنشتاين وماليزيا ومدغشقر ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وموزامبيق والنمسا ونيبال وهايتي والهند واليونان.^(١)

(١) المعلومات لغاية ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٢- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

٥٦- تناول الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمكافحة الفساد في اجتماعه التاسع، الذي عقده في فيينا في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مسألة استخدام وفعالية النظم الخاصة بإقرارات الذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح، وذلك وفقاً لقرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد". وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت مناقشات تناولت تنفيذ قراري المؤتمر ٥/٧ و ٦/٧، المعنونين "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، والتجارب الوطنية في تنفيذ مختلف أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية بهدف تعزيز منع الفساد، وأولويات مجال منع الفساد في المستقبل (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.4/2018/5).

٥٧- واعتمد المؤتمر في دورته السابعة القرار ٦/٧، الذي قرر فيه أن يواصل الفريق العامل عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد الفريق اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر الثامنة.

٣- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

٥٨- عُقد الاجتماع الثاني عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، في فيينا يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. واشتمل الاجتماع على جلستين مشتركتين مع فريق استعراض التنفيذ، عُقدتا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٥٩- ووفقاً لقراري المؤتمر ٢/٦ و ١/٧، ناقش الفريق العامل عدة مسائل، من بينها جمع البيانات لغرض إعداد مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب من أجل تمكين الدول الأطراف من اتخاذ الإجراء المناسب، بمقتضى أحكام المادة ٥٦ من الاتفاقية، وناقش أيضاً موضوع تحسين الاتصال والتنسيق بين مختلف شبكات الممارسين الاختصاصيين باسترداد الموجودات. وقد أعد مكتب المخدرات والجريمة مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب وفقاً للمادة ٥٦ من الاتفاقية، بما في ذلك تحسين الاتصال والتنسيق بين مختلف شبكات ممارسي استرداد الموجودات، وعرضها على الفريق العامل لكي ينظر فيها (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2018/5) ومشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة (الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2018/3).

٦٠- وخلال جلستيهما المشتركتين المعقودتين يوم ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ناقش الفريق العامل وفريق استعراض التنفيذ البند ٥ من جدول أعمال الفريق العامل، المعنون "متنّد لإجراء مناقشات حول بناء القدرات والمساعدة التقنية"، والبند ٤ من جدول أعمال فريق استعراض التنفيذ، المعنون "المساعدة التقنية". وعقدت الجلستان المشتركتان عملاً بقرار المؤتمر ١/٦، الذي طلب فيه المؤتمر إلى الأمانة أن تنظّم هيكل جداول الأعمال المؤقتة لفريق استعراض التنفيذ وسائر الهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث يُتجنّب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات، ووفقاً لخطة العمل المتفق عليها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

٤- اجتماعات الخبراء لتعزيز التعاون الدولي بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٦١- عُقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي السابع المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في فيينا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأجرى الخبراء المشاركون في الاجتماع تقييمًا للاستعراضات القطرية المتعلقة بتنفيذ أحكام الفصل الرابع من اتفاقية مكافحة الفساد، بما فيها الاستنتاجات المتعلقة بالتحديات القائمة والتجارب الناجحة والممارسات الجيدة، وكذلك الدروس المستفادة والاحتياجات من المساعدة التقنية. وقد استنارت المناقشة بحلقة نقاش مواضيعية حول التحديات الشائعة التي تواجهها البلدان عند تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والرد عليها فيما يتعلق بالأشخاص الذين ارتكبوا جرائم مشمولة بالاتفاقية، فضلاً عن تبادل الممارسات الجيدة في هذا المجال. وناقش الخبراء أيضاً التعاون الدولي في الإجراءات المدنية والإدارية للكشف عن الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، والتحديث الذي أجراه مكتب المخدرات والجريمة للأدوات والخدمات المستخدمة لتعزيز التعاون الدولي. ودعا الخبراء الدول الأطراف إلى مواصلة جهود التعاون الاستباقي في المسائل ذات الصلة بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون، باستخدام الاتفاقية كأساس قانوني ومع إيلاء الأولوية للطلبات ذات الصلة، رهنا بمتطلبات نظمها القانونية الداخلية.

باء- تشجيع التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها

١- الأدوات وبناء المعارف

٦٢- واصل مكتب المخدرات والجريمة إعداد وتعميم الأدلة الإرشادية والكتيبات والأدوات الأخرى. وأتاح أكثر من ٢٥ منشوراً على الإنترنت، وأعيد طبعها وتوزيعها بصفة مستمرة، وفقاً للاحتياج، وشمل ذلك إصدار ستة منشورات في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المنشورات قيد الإعداد، ويُتوقع أن تصدر في عام ٢٠١٩، بما فيها أدلة بشأن تقييم مخاطر الفساد والغش في المؤسسات الحكومية، والتصدي للفساد في قطاع مصائد الأسماك والفساد في سياق الجرائم المتعلقة بالحياة البرية.

٦٣- وأصبحت أداة التعلم الإلكتروني التفاعلية الموجهة إلى القطاع الخاص، المعنونة "مكافحة الفساد" متاحة الآن بـ ٢٧ لغة على العنوان الإلكتروني <http://thefightagainstcorruption.org>. وقد زار الموقع الشبكي حتى الآن أكثر من ٢٧٢ ٥٠٠ مستعمل وتسجل أكثر من ٧٦ ٠٠٠ مستعمل في دورة الحصول على الشهادة.

٦٤- وتتوفر غميطتان للتعلم الإلكتروني بشأن الفساد ضمن إطار البرنامج العالمي للتعلم الإلكتروني التابع للمكتب،^(٢) الذي اجتذب أكثر من ٣٥ ٠٠٠ مستعمل. وتعد النمطة الأولى، وعنوانها "Introduction to anti-corruption" (مقدمة إلى مكافحة الفساد)، ثاني أكثر النماط شعبية في برنامج التعلم الإلكتروني. وعنوان النمطة الثانية "Advanced anti-corruption: prevention of corruption" (المستوى المتقدم في مكافحة الفساد: منع الفساد).

(٢) انظر الرابط www.unodc.org/elearning

٦٥- وتمثل البوابة الشبكية للأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك")، التابعة لمكتب المخدرات والجريمة، المنصة المركزية للمعلومات بشأن مكافحة الفساد واسترداد الموجودات.^(٣) وفي عام ٢٠١٨، سجلت هذه البوابة ٥٦٤ ٢٠ جلسة استعمال، وفي وقت كتابة هذا التقرير، تضمنت البوابة ٦٠ ٦٦٧ نصاً قانونياً.

٢- تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٦٦- يواصل مكتب المخدرات والجريمة توسيع النطاق الجغرافي والموضوعي لأنشطة المساعدة التقنية التي ينفذها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٦٧- وقد أدى مستشارو مكتب المخدرات والجريمة الميدانيون المعنيون بمكافحة الفساد دوراً مهماً في توفير خبرات فنية سريعة المنال بتقديم الإرشادات في الموقع. ويوفد المكتب مستشارين ذوي مسؤوليات إقليمية إلى كل من أمريكا الوسطى والكاريبي، والمحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وغرب أفريقيا ووسطها. ويعمل لدى المكتب أيضاً مستشار عالمي أعلى يقع مقره في فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب مشاريع ميدانية لمكافحة الفساد في عدد من الدول. وفي عام ٢٠١٨، قدم المكتب، ومستشاروه المعنيون بمكافحة الفساد، خدمات المساعدة التقنية إلى ١٤٠ دولة، وذلك بأشكال متعددة يُذكر من بينها ما يلي: دعم الدول الأطراف في صوغ قوانين مكافحة الفساد ومدونات قواعد السلوك، والمساعدة في تحليل وتعزيز نظم إقرارات الذمة المالية، وتنظيم حلقات العمل بشأن حماية المبلغين، ودعم تنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة تتناول مجال الأخلاقيات، وتنظيم حلقات العمل بشأن التعاون الدولي في إجراء التحقيقات الجنائية والمالية من أجل مكافحة الفساد وغسل الأموال.

التحري عن جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها

٦٨- عمل مكتب المخدرات والجريمة مع الدول على بناء قدرات في قطاع العدالة الجنائية، بوسائل منها توفير برامج تدريبية، شملت مواضيع مثل إساءة استغلال السلطة، وتنفيذ التحريات المالية وأساليب التحري الخاصة، لصالح المحققين وأعضاء النيابة العامة وموظفي أجهزة إنفاذ القانون فيما يزيد على ٥٠ دولة.

٦٩- وقدم المكتب إلى ثلاث دول مساعدة تشريعية في صياغة قوانين لحماية المبلغين. ونظم حلقات عمل تدريبية حول حماية المبلغين والشهود على المستوى الوطني. وأعطت المنصة الإقليمية لتسريع تنفيذ الاتفاقية في شرق أفريقيا أولوية لحماية المبلغين، وعقدت حلقة عمل إقليمية حول هذا الموضوع في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في آذار/مارس ٢٠١٨.

٧٠- وأجرى مكتب المخدرات والجريمة تقديرات لاحتياجات أجهزة مكافحة الفساد وإنفاذ القانون بشأن القدرات اللازمة لإجراء التحريات المالية والإجراءات ذات الصلة. ونفذ برامج

(٣) انظر www.track.unodc.org/Pages/home.aspx.

تدريبية تناولت هذا الموضوع. وعلى سبيل المثال، نظّم المكتب في آب/أغسطس ٢٠١٨ برنامجاً تدريبياً إقليمياً لصالح ملديف وسري لانكا حول موضوع التحريات المالية وصلاته بغسل الأموال. ونفّذ المكتب أيضاً في تيمور ليشتي حلقة عمل وطنية لسلطات مكافحة الفساد تناولت موضوع التحريات الجنائية والمالية في سياق جرائم الفساد والروابط مع غسل الأموال.

٧١- ودعم مكتب المخدرات والجريمة جهود مكافحة الفساد وغسل الأموال بوسائل شملت عقد حلقات عمل تدريبية في عدة دول بشأن التحريات والملاحقات القضائية والمساعدة في صوغ التشريعات. وفي منطقة المحيط الهادئ، اشترك مشروع منطقة المحيط الهادئ الإقليمي لمكافحة الفساد مع البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال في تنظيم برنامج تدريبي إقليمي بشأن غسل الأموال.

٧٢- وعمل مكتب المخدرات والجريمة مع موظفي أجهزة إنفاذ القانون في عدة دول على تعزيز النزاهة، بوسائل شملت المساعدة على صياغة إجراءات عمل موحدة وعلى وضع منهجية لاستقصاء مكامن الفساد واستراتيجيات لتعزيز نزاهة المؤسسات.

٧٣- وعمل مكتب المخدرات والجريمة أيضاً على نحو وثيق مع إدارة التحريات الجنائية التابعة لقوات الشرطة في غانا من أجل إعداد دليل بشأن النزاهة والأخلاقيات. وعُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ حلقة العمل الأولى لتقييم محتويات الدليل وتكييفها وفقاً للسياق المحلي. كما عُقدت، بالإضافة إلى ذلك، حلقة عمل لتدريب المدربين في أكرا، وكانت الجهود جارية لإدماج البرنامج في مناهج جميع مدارس إعداد المحققين في غانا.

نزاهة القضاء

٧٤- أطلق مكتب المخدرات والجريمة، ضمن إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، خلال حدث هام نُظم في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وجمع أكثر من ٣٥٠ مشاركاً حضروا من أكثر من ١٠٠ بلد و٤٠٠ رابطة قضائية وغيرها من المنظمات المعنية الأخرى. ومنذ بداية البرنامج العالمي، شارك أكثر من ٦٧٠٠ من القضاة وسائر المسؤولين المعنيين في قطاع العدالة، مما مجموعه ١٩٠ بلداً، في أنشطة هذا البرنامج المتعلقة بنزاهة القضاء، بمن فيهم ٣١٦٢ من القضاة وسائر المسؤولين المعنيين في قطاع العدالة من ١٦٦ بلداً في عام ٢٠١٨.

٧٥- وقد حددت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء مجالات العمل ذات الأولوية في إطار خطة عملها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وهي تشمل إعداد نواتج معرفية، وإرشادات بشأن جملة أمور ومنها استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، وتحديات النزاهة المتعلقة بنوع الجنس على النطاق الواسع في الجهاز القضائي، ونظم إقرارات الذمة المالية للقضاة، واستعراض مبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي وإمكانية تعديلها.

٧٦- وأعد مكتب المخدرات والجريمة مجموعة من الأدوات التدريبية في مجال أخلاقيات القضاء؛ ووافقت أكثر من ٣٠ ولاية قضائية على تجربة تنفيذ تلك الأدوات وهي تستفيد الآن من أنشطة بناء القدرات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب مساعدة تقنية في مجال نزاهة القضاء

إلى ١١ دولة طرفاً، بما في ذلك تقديم المساعدة في استعراض وتعديل مدونات السلوك الأخلاقي لأنظمة إقرار الذمة المالية للقضاة وتقييم آليات نزاهة الجهاز القضائي.

منع الفساد

٧٧- ما زال منع الفساد يؤلف عنصراً بالغ الأهمية من عمل مكتب المخدرات والجريمة. وقد ساعد المكتب ٢٦ دولة في وضع وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، بما في ذلك تيسير حلقات العمل الموجهة لأصحاب المصلحة المتعددين، وتحديد الأولويات وضمان وجود تدابير فعالة للتنفيذ والمراقبة.

٧٨- ودعم المكتب الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام، بما في ذلك مساعدة باربادوس في صياغة قانونها الجديد بشأن الاستقامة في الحياة العامة. ووفر المكتب أيضاً تدريباً للسلطات الوطنية في مجال معالجة تضارب المصالح وإقرارات الذمة المالية فيما يخص الموظفين العموميين. وعُقدت أحداث هامة لبناء القدرات بالاشتراك مع لجنة النزاهة في غرينادا لتمكين موظفيها من تحسين أداء وظيفتهم الأساسية، وهي التثبت من مرتبات الموظفين العموميين وإقرارات ذمتهم المالية.

٧٩- وفي سياق متابعة إطلاق دورة التدريب الإلكتروني المعنونة "دورة أساسية بشأن أخلاقيات الموظفين العموميين: أداة لمنع الفساد" في بنما سيتي في آب/أغسطس ٢٠١٧، استمر مكتب المخدرات والجريمة في توفير الدعم لسلطة بنما الوطنية من أجل الشفافية والحصول على المعلومات.

٨٠- وعقد مكتب المخدرات والجريمة، بالتعاون مع رابطة سلطات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا، اجتماع الخبراء الإقليمي للمتابعة بشأن المشتريات العامة، وذلك في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في آذار/مارس ٢٠١٨ ونفذ عدة زيارات للمساعدة على تقدير الاحتياجات المتعلقة بالمشتريات العامة.

٨١- وعمل مكتب المخدرات والجريمة من أجل إدراج منع الفساد في جملة أعماله، من خلال عقد دورات تدريبية بشأن الروابط بين الفساد وغسل الأموال وسائر أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأسلحة النارية.

٨٢- وواصل مكتب المخدرات والجريمة إدماج جهود مكافحة الفساد في مسار عمل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات، بما في ذلك تنفيذ البرامج التدريبية وحلقات العمل وتقديم العروض من أجل التوعية بشأن هذا الموضوع في أوساط مختلف المعنيين من أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب جهود دوائر خدمات الحياة البرية في أفريقيا الشرقية والجنوبية من أجل تنفيذ عمليات تقييم مخاطر الفساد واستراتيجيات وتدابير التخفيف من تلك المخاطر. وعمل المكتب أيضاً مع الدول على استبانة الجوانب المالية للجرائم المتعلقة بالحياة البرية والتحقيق فيها.

٨٣- وبالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، أجرى مكتب المخدرات والجريمة إدماج حلقات عمل لموظفين من أجهزة مكافحة الفساد وأجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الرياضية في إندونيسيا وغانا وماليزيا ونيجيريا، وتناولت حلقات العمل إعداد

استراتيجيات مكافحة الفساد من أجل تعزيز الحوكمة في المجال الرياضي على المستوى الوطني بغرض منع الفساد والتلاعب بالمباريات.

٨٤- واشترك مكتب المخدرات والجريمة مع الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند، في تنظيم المؤتمر المعنون "وقاية الرياضة من الفساد"، الذي عُقد في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٨، الذي حضره أكثر من ٢٥٠ موظفاً من أكثر من ٦٠ بلداً ومن المنظمات الدولية والرياضية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المكتب في عدد كبير من المؤتمرات والاجتماعات التي تناولت موضوع الفساد في مجال الرياضة، بما في ذلك المؤتمرات التي نظمها كل من إيطاليا ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الأولمبية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

٨٥- وعمل مكتب المخدرات والجريمة مع القطاع الخاص من أجل دعم جهود منع الفساد ومكافحته، وفي هذا السياق، أكمل المكتب مشروعاً في كولومبيا، بدعم من مبادرة "سيمنز" للنزاهة، ويعني المشروع بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الفساد في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب حلقات عمل في جنوب شرق أوروبا حول مكافحة الفساد في القطاع الخاص، وذلك بواسطة العمل الجماعي مع منظمات المجتمع المدني، وواصل شراكته مع مبادرات القطاع الخاص لمكافحة الفساد، بما في ذلك التحالف من أجل النزاهة، والمركز الدولي للعمل الجماعي التابع لمعهد بازل المعني بالحوكمة ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

الشباب والتوعية والمجتمع المدني

٨٦- واصل مكتب المخدرات والجريمة تنفيذ مبادرتين تعليميتين رئيسيتين، هما: المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، ومبادرة التعليم من أجل العدالة. وقد أتيحت الصيغة الإلكترونية للدورة الجامعية النموذجية بشأن اتفاقية مكافحة الفساد، التي أعدها المبادرة الأكاديمية، باللغة العربية والإسبانية والإنكليزية والصينية والفرنسية؛ وأصبح توفرها باللغة الروسية وشيكاً. بالإضافة إلى ذلك، واصلت المبادرة الأكاديمية دعم شبكة الأكاديميات المنخرطة في تعليم موضوع مكافحة الفساد، بما في ذلك عقد اجتماع إقليمي لأكاديميين من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

٨٧- وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، عمل مكتب المخدرات والجريمة من أجل بناء ثقافة احترام القانون في أوساط الأطفال والشباب، من خلال توفير مواد تعليمية ملائمة للسن تتناول المواضيع المتعلقة بالعدالة الجنائية ومنع الجريمة، بما في ذلك مكافحة الفساد والنزاهة والأخلاقيات. وأعدت هذه المبادرة في عام ٢٠١٨ سلسلة من ١٤ نميطة تعليمية للمستوى الجامعي، وهي تعالج موضوعي النزاهة والأخلاقيات، ومتوفرة مجاناً بالصيغة الإلكترونية للمحاضرين لغرض استخدامها في الفصول الدراسية. وعقدت المبادرة أيضاً حلقتي عمل إقليميتين لأوروبا وأمريكا اللاتينية، من أجل تعزيز قدرات المحاضرين على استخدام النماذج التعليمية وتقديم تعليم رفيع الجودة بشأن النزاهة والأخلاقيات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المبادرة بإعداد ١٤ نميطة تعليمية للمستوى الجامعي بشأن مكافحة الفساد، ويُتوقع أن تصبح متاحة على الإنترنت في منتصف عام ٢٠١٩.

٨٨- وترمي شراكة مكتب المخدرات والجريمة مع اليونسكو، المعنونة "التربية المدنية العالمية: التصرف الصحيح"، إلى مساعدة مهنيي التعليم في تصميم وتنفيذ التدخلات التربوية التي تزود المتعلمين بالمعارف والمواقف والمهارات اللازمة للمشاركة في المجتمع مشاركة بناءة ومسؤولة، بما في ذلك التمسك بمبدأ العدالة، والمساعدة على إرساء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على كافة المستويات. وأصدر المكتب مع اليونسكو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منشوراً بعنوان تعزيز سيادة القانون بواسطة التعليم: دليل واضعي السياسات.

٨٩- وعمل مكتب المخدرات والجريمة على تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال مواصلة التوسع في المساعي التي تبذلها للتواصل مع الشركاء من المجتمع المدني وعقد حلقات عمل تدريبية بشأن آلية استعراض التنفيذ.

التعاون الدولي واسترداد الموجودات

٩٠- واصل مكتب المخدرات والجريمة حفظ قائمة بالسلطات المركزية المعنية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً للفقرة ١٣ من المادة ٤٦ من الاتفاقية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت القائمة تتضمن معلومات عن السلطات المعنية في ١٢٩ دولة، مع إضافة ٧ دول أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٩١- وشارك مكتب المخدرات والجريمة في اجتماعات ومؤتمرات بشأن التعاون الدولي، بما في ذلك اجتماع الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الدولي في إجراء التحقيقات المالية عن جرائم الفساد وغسل الأموال لصالح أجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين ووحدات الاستخبارات المالية في جنوب آسيا، ونفذ برنامجاً تدريبياً بشأن التحقيقات المالية والمساعدة القانونية المتبادلة شارك فيه خبراء من مختلف دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وذلك في سنغافورة في أيار/مايو ٢٠١٨.

٩٢- وقدم مكتب المخدرات والجريمة، من خلال مبادرة استرداد الموجودات المسروقة "مبادرة ستار"، مساعدةً إلى المؤسسات الوطنية من أجل تدعيم قدرتها على اقتفاء الموجودات التي تنطوي عليها قضايا الفساد وحجز تلك الموجودات وتجميدها ومصادرتها وإعادتها. وتلقى عشرون بلداً المساعدة عن طريق هذه المبادرة، التي ما زالت تعمل مع الولايات القضائية المعنية من أجل تيسير التعاون الدولي الرامي إلى متابعة قضايا استرداد الموجودات. وبالإضافة إلى ذلك، عملت المبادرة مع عدد من الولايات القضائية من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك في مجالات مثل بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية.

٩٣- وعلاوة على ذلك، أعدت مبادرة "ستار" الصيغة النهائية لمنشور جديد عنوانه الشراكة الدولية بشأن استرداد الموجودات: لحة عامة ودليل الشبكات العالمية، تُمحص فيه استراتيجيات التعاون الدولي الممكنة والتميز بين الطلبات الرسمية للمساعدة القانونية المتبادلة والمساعدات غير الرسمية. ويتضمن الدليل قائمة بشبكات استرداد الموجودات، فضلاً عن معلومات بشأن عضويتها وبنيتها التنظيمية ومعلومات الاتصال بها، لغرض مساعدة عمليات استرداد الموجودات في الوصول إلى الشبكات المناسبة

والتماس تعاونها من أجل التوصل إلى مصادرة عائدات الجريمة. وأصدرت مبادرة "ستار" أيضا منشورا عن وحدات الاستخبارات المالية العاملة مع سلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين، وهو منشور مشترك بين المبادرة ومجموعة إيغمونت والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع للمكتب.

٩٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وبدعم من الاتحاد الروسي، عقد مكتب المخدرات والجريمة اجتماعا للخبراء في فيينا حول منع استغلال الامتيازات المهنية القانونية في سياق الشفافية المتعلقة بملكية الانتفاع. وحضر الاجتماع أكثر من ٣٠ مشاركا من القطاعين العام والخاص ومن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٣- التعاون مع الكيانات الأخرى

٩٥- استمر مكتب المخدرات والجريمة في التعاون الوثيق على تنفيذ المشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو والاتفاق العالمي للأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام. ووفرت مشاريع مشتركة، مثل مبادرة ستار والمشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدات تقنية هامة وأدوات وموارد جديدة للدول الأطراف وأصحاب المصلحة.

٩٦- وتعاون مكتب المخدرات والجريمة أيضا مع عدد من المنظمات الرياضية، بما فيها اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الأوروبي لكرة القدم والاتحاد الآسيوي لكرة القدم ووحدة النزاهة في لعبة التنس ومنظمة "ورلد ربي" (World Rugby) والمجلس الدولي للعبة الكريكت، بالإضافة إلى نادي هونغ كونغ للفروسية ورابطة اليانصيب العالمية (World Lottery Association). والمكتب هو عضو رئيسي في الشراكة الدولية لمكافحة الفساد في مجال الرياضة، وهي وحدة علمية متعددة أصحاب المصلحة تهدف إلى الجمع بين المنظمات الرياضية الدولية والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وسائر أصحاب المصلحة من أجل دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفساد وتعزيز ثقافة الحوكمة الجيدة في مجال الرياضة وما يحيط به، بما في ذلك الجهود التي تبذلها فرق العمل التابعة لها.

٤- الاجتماعات والأحداث الخاصة

٩٧- واصل مكتب المخدرات والجريمة العمل مع الدول الأطراف في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا من أجل تنفيذ التوصيات ذات الأولوية التي أعدتها المنصات الإقليمية التي أنشئت لغرض تسريع تنفيذ الاتفاقية. ويتناول العمل مجالات هامة مثل المشتريات العمومية، وإجراءات التحقيق والمقاضاة، وحماية المبلغين والتعاون الدولي. وهناك خطط لإنشاء منصات إقليمية إضافية في السنة المقبلة من أجل تسريع تنفيذ الاتفاقية في أمريكا الجنوبية وأفريقيا الجنوبية.

٩٨- ونظم مكتب المخدرات والجريمة اجتماعا للخبراء بشأن الاعتبارات الجنسانية والفساد، في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وحضر الاجتماع مشاركون من السلطات الوطنية والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي، وهيئات الأمم المتحدة، وخرج الاجتماع بسلسلة من الأفكار الممكنة عمليا حول كيفية إدراج الاعتبارات الجنسانية في إعداد برامج مكافحة الفساد. ومن بين تلك الأفكار، فكرة تشجيع النساء الرائدات في مكافحة الفساد في إطار شبكات إنفاذ القانون، وتعليم

النساء العاملات في هذه القطاعات كيفية غرس التغيير المؤسسي. ويتوقع أن تشمل أعمال متابعة الاجتماع إعداد عرض للنواتج المعرفية للممارسات الجيدة وقصص النجاح التي توضح أهمية إدراج الاعتبار الجنساني باعتباره لبنة من لبنات مكافحة الفساد ومنعه.

٩٩- ووفقاً لقرار المؤتمر ٢/٧، عقد مكتب المخدرات والجريمة اجتماع فريق الخبراء المعني بالفساد المنطوي على مقادير هائلة من الموجودات، في ليما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتبادل الخبراء المشاركون في الاجتماع الدروس المستفادة خلال التحقيق في قضايا الفساد التي تنطوي على مقادير هائلة من الموجودات، ونظروا في تأثير تلك القضايا على الأمن والبيئة والتمتع بحقوق الإنسان، وبدأوا في تحديد الممارسات الجيدة في التصدي لهذا النوع من الفساد.

١٠٠- وتشترك مكتب المدعي العام في غواتيمالا ومكتب المخدرات والجريمة في عقد اجتماع الخبراء الدولي بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحموزة والمصادرة، والتصرف فيها واستخدامها واستردادها، وذلك في أنتيغوا، غواتيمالا، في أيار/مايو ٢٠١٨. وحضر الاجتماع خبراء من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بهدف تعزيز النقاش حول إعادة المقادير الهائلة من الموجودات المسروقة وإتاحة منتدى لمناقشة مشروع المبادئ التوجيهية غير الإلزامية بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحموزة والمصادرة (الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2018/3).

رابعاً- التوصيات

١٠١- لعلّ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تؤدّ النظر في أن تطلب إلى الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية منع الفساد؛

(ب) مواصلة الإسهام في تعزيز سيادة القانون وتحسين البنى التحتية للحكومة باعتبار ذلك عنصراً أساسياً للتمكين من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق غايتها، خصوصاً في إطار الهدف ١٦، وفي السياق نفسه، تشجيع مكتب المخدرات والجريمة على مواصلة النظر في دور المرأة والرجل والشباب والمجتمع المدني في أنشطته الرامية إلى تعزيز تنفيذ الخطة؛

(ج) الاستفادة من التطور الكبير المتمثل في إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها، الذي تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وكفالة وجود تمويل يمكن التنبؤ به والتعويل عليه بما يلزم لتنفيذ وظائف تلك الآلية وكذلك آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد.

١٠٢- ولعلّ اللجنة تؤدّ أيضاً تشجيع الدول الأعضاء على الاستمرار في تزويد مكتب المخدرات والجريمة بالموارد من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع الجريمة المنظمة ومكافحتها، بما يشمل أشكالها العابرة للحدود، والتصدي للفساد واسترداد الموجودات القيمة المملوكة للدول.